

مطالبة نيابية بمعالجة خلل «التأمينات»

ركز النواب خلال مناقشة قانون المتقاعدين على مطالبة الحكومة بالنأي بالملف عن الجدالات السياسية وإلغاء قرار الإحالة الإجبارية للتقاعد، داعين إلى إيجاد حلول واقعية

ومعالجة الخلل في المؤسسة. وطالبوا برأي فني محايد، مشيرين إلى أن الرأي الفني هو الذي يعطي الأريحية لدى التأمينات والحكومة والمجلس.



• حديث جانبي بين الشيخ خالد الجراح وطلال الجلال ومحمد الحويلة



• جنان بوشهري وحديث مع بعض النواب

المجلس يوافق على القانون من حيث المبدأ ويمنح اللجنة 3 أشهر لتقديم تقريرها

التقاعد المبكر وفوائد القروض إلى اللجنة المالية للدراسة

- **الدقباسي: مشكلة «التأمينات» بالاستثمارات وليس باستقطاعات المتقاعدين**
- **الفضالة: لنحاول إنقاذ ميزانية الدولة... والعجز الاكتواري فرضيات**
- **السويط: استثمارات «التأمينات» الفاشلة سبب العجز... والتقاعد المبكر لصالح المؤسسة**

المعاشات في شيخوختهم حتى لا يتعرض المواطن الذي أفنى زهرة عمره وأفراد الأسرة لطائلة اليأس. عملت المؤسسة على إسقاط نتيجة مثل هذه القوانين في حال تم تخفيض سن التقاعد بمعنى أن 30 سنة خدمة 55 سنة فالمعاش 1167 ديناراً «الوضع الحالي» أما إذا تم تخفيض سن التقاعد إلى 25 سنة خدمة 50 سنة عمر فسيكون المعاش 901 دينار. وسيكون هناك 15 ألف سيدة ينطبق عليها التقاعد ولا تستطيع هذه الأرقام ليكون المجلس والحكومة على اطلاع كامل على تأثير هذه القرارات على المعاشات التقاعدية. الدقباسي: لا ندفع باتجاه خراب الناس فالإقتراح اختياري وليس اجبارياً. ليس هناك أروع من كلمات الحكومة لكن الواقع غير ذلك فيقول الواقع وديوان المحاسبة ولجنة الميزانيات بأن مشكلة التأمينات في مكان آخر وهي الاستثمارات وليس استقطاعات المتقاعدين بيانات الوزير محل نزاع وديوان المحاسبة صاحب الامتياز بوجود شركة محايدة، لجنة الميزانيات اثارته هذه الوزراء أحال الطيارين والضباط إلى التقاعد بعد 30 سنة وهذا ليس عيباً أن نبحث عن حل للمشكلة ونحن متمسكون بمشروعنا المقدم وضوت عليه في المداولة الأولى، ومعكم في الدراسة كما نشئنا وهو اختياري.

الدعم لهذه الشريحة والمستفيدين من المعاشات التقاعدية في عام 1990 كانت المعاشات التقاعدية التي تصرف 212 مليون دينار وفي 2016 بلغت 2237 مليون دينار «ليارين 200 مليون». هناك اتجاه تصاعدي متكامل في حجم المعاشات التقاعدية وهذه المبالغ كانت في صناديق التقاعد التي تولها المؤسسة من الاستقطاعات وما يقدم من رب العمل وما يمول من الخزينة العامة. وهناك الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة.

تطورت التزامات المؤسسة في 1980 أقل من مليار دينار وفي 2013 بلغت 48 مليار دينار كويتي، ونسلط الضوء على هذه الأرقام، أي قرار يتخذ يتعلق بالمؤسسة سيؤثر ليس فقط على من هو على رأس عمله بل على المتقاعدين، الذين لا يوجد لهم أي دخل إلا معاش التقاعد، الموضوع ليس تخفيض سن التقاعد بل له آثار مباشرة وغير مباشرة، وهي المعينة وفق مراسيم انشائها بتوفير الحياة الكريمة للمتقاعد التي تمكنه من مواجهة أعباء الحياة، هذا حرص واضح نشارك فيه وبشاركتنا النواب مشكورين ولا يوجد هناك طرف حرص أكثر من حرص طرف آخر. بل نسعى لخدمة هذه الشريحة الهامة.

في ضوء التقارير المقدمة نجد علينا عرض تاريخ مراسيم المشاريع التي تحكم وتنظم عمل المؤسسة مع المتقاعدين، هناك 21 مرسوماً من 1977 لتوفير شبكات الضمان الاجتماعي، هذه القوانين أصبحت الشبكة التي تحدد العلاقة لتعمل في تقديم المعاش التقاعدي الذي يحافظ به المتقاعد على مكانته ولدينا مؤسسة رائدة نعمل على تنميتها وحمايتها لكي نستمر في تقديم هذا



• فهد العفاسي متحدثاً



• رياض العبدساني وعبدالكريم الكندري

من الوظيفة إلا بعد حكم نهائي بات. الرئيس الغنائم: هناك توصية ونطلب استعجال التشريعية بانجاز تقريرها بشأن الاقتراح بإضافة فقرة جديدة إلى المادة 20 إلى اللائحة الداخلية، وذلك خلال أسبوعين وإدراجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة بضمان عدم حبس النواب إلا بعد حكم نهائي بات، واستعجال التقريرها باستمرار صرف العلوات المقبلة بضمان عدم حبس النواب نهائي بات. الخرافي: أسبوعين قليلين نطلب ونحتاج شهرين. عادل السمخي: أسبوعين تحضر الحكومة بمستشاريها وهي مادة واحدة فقط. الحميدي السبيعي: نحتاج شهراً. عادل السمخي: نقول شهراً لكن إذا انتهى قبل الشهر يعرض على المجلس. وانتقل المجلس إلى مناقشة تقريرري اللجنة المالية بشأن قروض مؤسسة التأمينات وخفض سن التقاعد. نايف الحجر: لا يبدأ الحديث عن

هذا الأمر هو المحكمة الدستورية وهذا يجب أن نستعمل فيه أعيب على النواب عدم تقديم تعديل على قانون الجزاءات. هايف: كان في ذلك الوقت خلاف سياسي ولا يمكن حبس 70 عائلة وقد يضاف إليهم سبعين عائلة أخرى، وهناك من استولى على أموال يتمتعون بخروج زملاننا والدعوة مجدداً إلى محاكمة أصحاب الإيداعات ومحاكمة من يحارب الإصلاح وتقدمنا بتعديل قانون للانتهاء من هذا الخلاف ولا نضع الحكومة في خانة خصومة مع نواب. عبدالله الرومي: «نظام» قضائنا ملتزمون بمواد الدستور والقضاء في الكويت ليس خصماً لكل متقاض وارجو شطيها من المضطربة. أبل: أعلن تقديري واحترامي للزميل عبدالله وإذا كان هناك ما يستدعي الشطب فليشطب ولم أقصد الإساءة وتعزير بقضائنا العادل. أحمد الفضل: كان الأولى من هذا النقاش تقديم تعديل على القانون لعدم حبس النواب، وما نتوون إقراره يحمي النواب مستقبلاً. المستشار عبدالفتاح حسن رأى بعدم جدوى هذا الحديث، فما هو مصير باقي الشباب؟ أنا ضد ما حدث من إقدام المجلس ولكن الإذانة يجب أن تبقى قائمة لأنها ارتكبت على رؤوس الأشهاد، أنت تضع كل هذه المتاريس أما النواب. كل ما نحن بصده هو حماية النواب ولكن مشكلتي هي استخدام الشباب في هذا الأمر أتمنى أن يبيت أحدهم في السجن لكن يجب عبدالوهاب الباطين: أي تعليق على أحكام القضاء أو مرفق القضاء الذي نتفخر به لا نقبله، ولكن التعليق على الأحكام بحد ذاتها هذا أمر جائز. الجلسة لمناقشة موضوع سجن النواب، وكيف لا يتمتع النائب بحضوره والجلسات؛ النائب والوزير هو ملك الشعب، كونوا مستقيمين في العمل ستجدون من يصقل لكم وإن حدثت عن الطريق فيناك شعب سيقومكم بطريقته الخاصة.

الدقباسي: هناك أعداد مشتركين قادمة ستخفف الأعباء عن «التأمينات»

وشدد الدقباسي على ضرورة أن تأخذ التأمينات خصوصية وضعنا واختلافه عن باقي الدول ولو نظرنا إلى اقرب دول مجلس التعاون لنا في تركيبة السكان الحالية والمتمثلة بوجود 55% من المواطنين أعمارهم أقل من 25 سنة وهذا يعني ان هناك اشتراكات وأعداد مشتركين كبيرة قادمة في المستقبل والتي من شأنها تقليل الأعباء المالية على التأمينات والتي من شأنها تقليل الأعباء المالية على الدولة في بند الرواتب نتيجة التقاعد المبكر.

أكد النائب على الدقباسي ان التأمينات تشككي من الأعباء المالية المستقبلية المترتبة على خفض سن التقاعد الاختياري متسائلاً: ألم ترع التأمينات تركيبة السكان الحالية والمتمثلة بوجود 55% من المواطنين أعمارهم أقل من 25 سنة وهذا يعني ان هناك اشتراكات وأعداد مشتركين كبيرة قادمة في المستقبل والتي من شأنها تقليل الأعباء المالية على التأمينات. وأضاف ان التأمينات لم تحقق العائد الاستثماري المفترض تحقيقه وهو 6.5% سنوياً ونلاحظ ان مدير التأمينات يفترح بتحقيق أرباح تقارب الـ 5% بعد سنة تقارب فيها الأرباح نسبة الصفر ومع ذلك ترد التأمينات في وصف سن التقاعد بأنه السن الذي يحقق التوازن في صناديق التأمينات. متسائلاً: هل يعني ذلك أننا سنسحب المواطن على العمل لسنوات اطول كلما فشلت التأمينات في تحقيق العوائد المستهدفة.

رئيس الجلسة «نايف المرادس»: نطلب تمديد الجلسة وعدم رفعها حتى الانتهاء من البند التالي وهو تقريري اللجنة المالية عن التقاعد المبكر وفوائد قروض التأمينات. وجرى التصويت نداء بالاسم على الطيب وكانت النتيجة كالتالي: الحضور 56 موافقة 42 عدم موافقة 14. ووافق المجلس على تمديد الجلسة لمناقشة تقريري اللجنة المالية عن التقاعد المبكر وفوائد القروض. عادل الخرافي: مرتبطون بلجان وزارية أغلب الوزراء لديهم ارتباطات اليوم.

الدقباسي: هذا مجلس الأمة ولا نريد إجهاض المشروع هذا للصحة الناس وأهم من اللجان التي يذهب إليها الوزراء. الخرافي: اصلا نحن ناقش بنداً فكيف نتنقل إلى بند آخر. سعدون حماد: هناك 50 دستورتي حول المادة 111، والمادة 50 تقول فصل السلطات مع تعاونها، احبل الموضوع إلى التشريعية وقررت اللجنة عدم ابداء الرأي، والمادة 111 تقول لا يجوز أثناء أنوار الانعقاد في الجرم المشهود ان تتخذ ضد العضو إجراءات جزائية، ولكن ما حدث ان المجلس رفع الحصانة عن النواب وبالتالي أخذت موافقة المجلس وصار هناك خلاف دستوري مثل ما حدث في انتخابات الرئاسة بين الرئيس الراحل جاسم الخرافي وأحمد السعدون، وكذلك في انتخابات نائب الرئيس وفي هذين الحادثتين ذهبت إلى المحكمة الدستورية لحسم الأمر واقتراح اليوم مباحته إلى الحكومة الدستورية مباشرة.

ولكي نعطي تفسيراً واضحاً ينبغي ان يحال الأمر إلى المحكمة الدستورية. نايف المرادس: لا يختلف اثنان على أن قضية دخول المجلس تختلف عن أي قضية، المسجونين سجيلهم الجنائي نظيف، أملاً بالله ومن ثم القضاء بأن يصف اخواننا المسجونين خاصة أن حكم أول درجة كان بالبراءة وأنشد المسجونين بوقوف الاضراب عن الطعام الذي يضرهم صحياً ونفسياً، وقد قمنا بتقديم اقتراحين أولهما عدم فصل أحد المسجونين وصرف الراتب كاملاً لحين صدور حكم نهائي بات، وثانيهما ألا يسجن النواب ما لم يكن هناك حكم نهائي بات.

خالد الشطي: استغرب ان هذه الجلسة حول أمور تمت مناقشتها في السابق، وموقف هؤلاء الذين يتحدون اليوم كان مناقضاً في السابق، من باب التفكير ومن باب ذكر الأحداث المبريرة حتى تفهم الحقيقة فالكيل بمكيالين مرفوض والنفاق السياسي مرفوض، المفهوم الذي نتحدثون عنه بشأن الحصانة يتناقض مع الشريعة الإسلامية، فلا توجد في الشريعة الإسلامية حصانة للنواب، الإسلام يوصي بالمساواة ولا توجد تفرقة فيه. اننا واضح وصريح ومنسجم مع اطروحاتي فيجب ان تكون الحصانة لجميع النواب بالتساوي. خليل أبل: نحن اليوم نؤصل ممارسة وكان هناك سلوك سابق لابد أن نتعلم الدرس لتكون مواقفنا مبدئية ونايئة، نتجر من كل انتماء إلا الانتماء الوطني الكويتي، سجن النواب خاطي وأعلى الرغم من اعتقادي الشخصي بأن جزءاً من الشباب المحبوس كانت نياتهم طيبة، ونعرف معاناة أسر قلوبهم ولكن من يحكم ذلك؟ هذا قانون مكتوب يسجر بعده آراء وكل خير يعطى رأيه والآراء تختلف ومن يحسم

انت الأخ الوزير تريد الموظف يستمر أطول فترة في الوظيفة لأخذ أكبر استقطاع منه فوق الألف دينار لكن سلوك الحكومة منذ 5 سنوات تحيل خبرة الموظفين إلى التقاعد قدرة المؤسسة. وبناء على كل صناديق التقاعد في العالم نيجة التي مد سنوات الخدمة ونزاحة القسط التأميني ولدينا حصانية لدول مجلس التعاون جميعها يتكلم بحدود 60 سنة للذكور و55 سنة للإناث ونحن لا نعمل بمعزل عن هذه المنظومة وهناك توجه عالمي لدعم صناديق التقاعد. التقارير استندت إلى رأي فني وحيد من التأمينات ولم يؤخذ بهذا الرأي ومن بإمكانه أن يقدم رأياً فنياً بخصوص المؤسسة إذا لم تكن بيانات المؤسسة فالرأي الوحيد لها لم يكن مقنعاً. ننتمى من خلال وجهات اللجنة ان تكون هناك استعانة ونطالب بأن يكلف المجلس من يرى من بيوت الاستشارة العالمية لتقديم رأي محايد، جهة خارجية استشارية تقوم بهذا العمل ونحن على استعداد للتعاون مع هذا العمل. نظام التأمينات يستهدف توفير

خالد العتيبي: كل معلومات الحكومة